اعادة النظر في النظام الضرائبي

بات في حكم المؤكد ، ان النظام الضرائبي في لبنان سيوضع على بساط البحث قريبا بغية اعادة النظر فيه ، وتعديله لاسيما وان هذا الموضوع هو في طليعة القضايا التي تضج في راس وزير المالية من قبل ان يتسلم منصبه .

ويبدو ان كثيرين يراهنون على نجاح وزير المالية في المهمة التي جاء من اجلها ، استنادا الى معرفتهم باهتمام الوزير بالشؤون الضرائبية صغيرها وكبيرها.

الا ان هذه القضية الشائكة ، ما كانت في يوم من الايام مجرد قصور في التشريع ، بقدر ما كانت اسيرة سوء الادارة ، وسوء النية في بعض الاحيان .

ولن يكون نصيب التشريعات الجديدة المقترحة من النجاح اوفر من التشريعات السابقة ، اذا لم توضع القواعد الثابتة لتنفيذها بشكل حاسم وسريع ، واذا لم يرفع المستوى البشري لاجهزة وزارة المالية الى الحد الذي تصبح فيه واردات الدولة بمامن من حماتها على الاقل .

والظاهر ان وزير المالية بما له من خبرة في هذا المجال تصل الى حد الدهاء ، قد بدأ يولي هذا الامر اهتماما خاصا منذ اليوم الاول لتسلمه مهام منصبه ، علما منه بان مرحلة التشريع لن تاتي ثمارها قبل ان تهيا لها الوسائل اللازمة للتنفيذ .

هذا من ناحية ، اما من الناحية الاخرى فيبدو ان الاهتمام الاول منصب على الضرائب التي تخضع لها الشركات المساهمة ، وهو ما يتضح من مطالب الهيئات الاقتصادية ، بدعوى تشجيع انشاء الشركات المساهمة ، وما ينطوي عليه من استجلاب للرساميل الاجنبية .

ومع التسليم بضرورة تشجيع اقامة الشركات المساهمة ، وتشجيع اصحاب الاموال القليلة على توظيفها في اسهم هذه الشركات ، فان الواقع الاقتصادي يدل على ان هذه ليست العلة الوحيدة في النظام الضرائبي

فاذا كان النظام الضرائبي غير منصف للشركات المساهمة ، فانه كذلك غير منصف للخزينة ، وغير عادل لمن يدفعون الضرائب فعلاً .

والمبدا الاول الذي يجب ان يتلمسه اي نظام ضرائبي ليس مراعاة واردات الخزينة فحسب، وعن اي طريق كان ، بل تقرير الفئات التي يجب ان تقع عليها الضريبة حسب سلم للاولويات ياخذ بعين الاعتبار الاوضاع الاجتماعية لهذه الفئات ، ومصادر دخلها ، وقدرتها على الدفع .

والخطوة الاولى في هذا السبيل ، يجب ان تبدا بسد المنافذ التي ظلت قطاعات اقتصادية كبيرة حتى الان تتهرب عبرها من دفع الضرائب .

سليمان الفرزلي